بعين قال الموكل وسماه في العقد او قال بعده اشتريته
لفلان والمال له وصدقه البايع فالبيع باطل وان كذبه حلفا
على نفي العلم بالوكالة ووقع الشري للوكيل وكذا ان اشتري في الذمة
ولم يسم الموكل وكذا ان سماه وكذبه البايع في الاصح وان صدقه
بطل الشراء وحيث حكم بالشري للوكيل يثبت للمقاضي ان يرفقه بالموكل
ليقول للوكيل ان كنت امرتك بعشرين فقد بعتكها بها وقبل
هو اشتريت لتحمل له ولو قال اتيت بالمتلف المأذون فيه وانكر الموكل
صدق الموكل بيمينه وكذا في الرد وقيل في قول الوكيل رددت
الوكيل في تلف المال مقبول بيمينه وكذا في الرد وقيل ان كان
فلا ولو ادعى الرد على رسول الموكل وانكر الرسول صدق الرسول
الموكل بتصديق الوكيل على القديم فلو قال قبضت الثمن وتلف
وانكر الموكل صدق الموكل ان كان قبل تسليم المبيع والا فلا
على المذهب ولو وكله بقضاء دين فقال قبضته وانكر المستحق
صدق المستحق بيمينه والاظهر انه لا يصدق الوكيل على الموكل
الا ببينة وقيم اليتيم اذا ادعى دفع المال اليه بعد البلوغ كذلك
الى بينة على القديم وليس للوكيل ولا لمودع ان يقول بعد طلب
لا ادري

لا المردد المال الا باشهاد في الاصح وللغائب ومن لا يقبل
قوله في الرد ذلك ولو قال رجل وكلني المستحق بقبض
ماله عندك من دين او عين وصدقه فله دفعه والاصح
انه لا يلزمه الا ببينة على وكالته ولو قال احالني عليك وصدقه
وجب الدفع في الاصح قلت وان قال انا وابرئك وصدقه
وجب الدفع على المذهب والله اعلم كتاب الاقرار
يصح من مطلق التصرف واقرار الصبي والمجنون لاغ فان ادعا
البلوغ باحتلام مع الامكان صدق ولا يحلف وان ادعاه بالسن
طولب ببينة والسفيه والمفلس بمؤخر حكم اقرارهما ويقبل اقرار
الرقيق بما يوجب عقوبة ولو اقر بدين جنايته لا توجب عقوبة
تعلق به السيد تعلق بذمته دون رقبته وان اقر بدين معاملة
تعلق برقبته فان صدقه السيد او لم يكن ماذونا له في التجارة ويقبل اقرار
المريض في كل ماله لاجنبي من كل ثلثه وما في يده ويتضح اقرار المريض بمرض الموت
لاجنبي وكذا لوارث على المذهب ولو اقر في صحته بدين
وفي مرضه الاخر لم يقدم الاول ولو اقر في صحته او مرضه اقر
بعين ثم بعد مدة لآخر لم يقدم الاول في الاصح ولا يصح اقرار

Copyright © King Saud University